



وزير المالية يعلن عن الموازنة العامة لدولة قطر لعام 2024

استحوذ قطاعي الصحة والتعليم على 20% من إجمالي الموازنة الجديدة

الإيرادات المتوقعة للقطاع غير النفطي تبلغ ٤٣ مليار ريال

21 ديسمبر 2023

أعلن سعادة السيد علي بن أحمد الكواري، وزير المالية، صباح اليوم في مؤتمر صحفي، عن الموازنة العامة للدولة لعام 2024، بإجمالي إنفاق يبلغ 200.9 مليار ريال قطري (أي ما يعادل 55.1 مليار دولار أمريكي تقريباً)، بارتفاع نسبته 1% مقارنة بموازنة العام الجاري.

وتبنت الموازنة الجديدة نهجاً متحفظاً في تقدير أسعار النفط، تماشياً مع أفضل الممارسات الدولية، ومن أجل وضع خطة مالية قوية وقادرة على الصمود في مواجهة تقلبات أسواق الطاقة، لذلك جرى اعتماد سعر 60 دولاراً للبرميل، بدلاً من 65 دولاراً في موازنة العام 2023، ما يؤدي إلى انخفاض تقدير إجمالي الإيرادات بموازنة العام المالي 2024 بنسبة 11.4%، لتبلغ 202.0 مليار ريال قطري.

وقال سعادة وزير المالية إن إيرادات النفط والغاز المتوقعة للعام القادم تبلغ 159 مليار ر.ق. بالمقارنة مع 186 مليار ر.ق. في موازنة العام 2023، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 14.5%. أما فيما يتعلق بالإيرادات غير النفطية، توقع سعادته أن تبلغ 43 مليار ر.ق، بنسبة زيادة تقدر بنحو 2.4% مقارنة بموازنة العام المالي الحالي.

وفي هذا السياق، أكد سعادته أن التركيز والجهود سيكون على القطاع غير النفطي، مشيراً إلى أن استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة ركزت على هذا الجانب، ووضعت هدفاً للوصول إلى النمو المتطلع له في هذا القطاع بحلول العام 2030.

وأوضح سعادة علي بن أحمد الكواري أنه مع بقاء إجمالي المصروفات عند مستوياتها، سينتج عن ذلك فائض بمبلغ 1.1 مليار ر.ق. مقابل تقديرات موازنة عام 2023 بفائض قدره 29 مليار ر.ق، مضيفاً أن الدولة تعتزم تسديد ما يقارب 7.3 مليار ر.ق. من الديون، وهو ما يجعل العجز النقدي عند سعر النفط المقرر يقدر بقرابة 6.2 مليار ر.ق.



الاستدامة المالية

وأكد سعادته على أهمية التركيز على الاستدامة المالية الاقتصادية، وتجنب الاقتصاد الاستهلاكي، مشيراً إلى نمو القطاع الصناعي بنسبة 4.3% في النصف الأول من العام الجاري، ونجاح قطاع السياحة في تعويض الانخفاض المحدود في قطاع الإنشاء والبناء، حيث سجّلت قطر رقماً قياسياً في أعداد السائحين بلغ 3.54 مليون زائر من بداية العام حتى نوفمبر الماضي، ولفت إلى الانضباط المالي الذي تشيّد به المؤسسات المالية الدولية، وهو ما ينعكس في تحسن التصنيف الائتماني للدولة، والذي يعد الأفضل في المنطقة، ومن بين الأفضل عالمياً.

وأشار سعادة السيد علي بن أحمد الكواري إلى أهمية الضرائب كعنصر مهم في تنويع إيرادات البلاد، وإدارة الاقتصاد في أوقات الأزمات، لكنه أكد أن الظروف غير مواتية لفرض ضرائب جديدة، لافتاً إلى أن الضرائب المفروضة على السلع الضارة بصحة الإنسان، مثل المشروبات الغازية المحلاة وغيرها، تأتي لحماية صحة الناس، لا بهدف جمع الضرائب.

تراجع التضخم

وحول توقعات موازنة 2024 بانخفاض نسبة التضخم مقارنة بالعام المالي الحالي، أكد سعادته أن التضخم الذي شهدته قطر كان تضخماً وقتياً، وارتبط بفترة محددة وبأسباب بعينها، مثل ارتفاع أسعار الغذاء، مشيراً إلى أن نسبة التضخم بدأت في العودة إلى مستوياتها الطبيعية، وتعد الآن الأفضل في المنطقة، ومن بين الأفضل على مستوى العالم.

ركائز الموازنة

وتستند موازنة العام 2024 على أربعة ركائز، تشمل تخصيص الموارد اللازمة لاستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة، ورفع كفاءة الإنفاق، ووضع المستهدفات للوصول إليها من خلال الموازنة متوسطة المدى، وتخصيص الموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجات الدولة من الإنفاق والالتزام بخطط التمويل، والتركيز على دعم جهود التنويع الاقتصادي، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص.

تمكين القطاع الخاص

وأكد سعادته التزام الدولة بتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص، مشيراً إلى طرح عدد من الفرص أمام القطاع الخاص للمساهمة في تنفيذ المشاريع الوطنية ومنها، تطوير المدارس الحكومية، ومشروع الوكرة والوكير للصرف الصحي.

وفي هذا السياق، أضاف سعادته إلى دراسة فرص أخرى بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة لزيادة إسهام القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات الخطة الاستراتيجية الثالثة، منوهاً في الوقت ذاته على



أهمية برنامج المحتوى المحلي، الذي يمنح أولوية الفوز بالمناقصات للشركات المحلية التي تستخدم المنتجات والمحتوى المحلي وتوظف المواطنين القطريين.

وأوضح سعادة وزير المالية أن هناك زيادة في الإنفاق على باب الرواتب والأجور، إذ ارتفعت مخصصات الرواتب والأجور في موازنة عام 2024 بمقدار 1.5 مليار ر.ق عن عام 2023 لتصل إلى مبلغ 64 مليار ر.ق؛ ما يؤشر على ازدياد معدلات التوظيف.

وأشار سعادته إلى تخصيص وزارة المالية 500 مليون ريال لتعزيز فرص العمل الوطنية، وتمكين الموارد البشرية في سوق العمل، لافتاً إلى أنه تم توظيف ما يقارب 3 آلاف قطري خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر من العام الحالي.

القطاعات الرئيسية

وكشف سعادة السيد علي بن أحمد الكواري عن زيادة مخصصات قطاعي الصحة والتعليم في موازنة 2024 للعام الثاني على التوالي، معلناً استحواذ القطاعين على 20% من إجمالي الموازنة الجديدة، تماشياً مع استمرار تركيز الدولة على الاستثمار فيهما.

الصحة

وكشف سعادة وزير المالية عن إنفاق 11% للقطاع الصحي، معلناً عن تخصيص الجزء الأكبر منها لتطوير المستشفى الوطني للسرطان، وإنشاء مستشفى للأمراض النفسية مخصصة لمعالجة مشكلات الصحة العقلية وتقديم الرعاية المتخصصة، وتجديد وإعادة تطوير الهياكل داخل المدينة الطبية ومن ضمنها مباني مستشفيات مؤسسة حمد الطبية، وإنشاء مراكز للرعاية الصحية في منطقتي أم غويلينة ومدينة خليفة.

التعليم

وتبلغ مخصصات قطاع التعليم في الموازنة الجديدة 9% وفق ما أعلن عنه سعادته خلال المؤتمر الصحفي، وتتضمن إجراءات تعديلات وتوسعات في 16 مدرسة قائمة بهدف تعزيز بنيتها التحتية ومرافقها الأكاديمية، وزيادة مخصصات قسائم التعليم للطلاب ذوي الإعاقة، واستيعاب الاحتياجات المتطورة للطلاب والمعلمين، كما خصصت الدولة موارد لإنشاء مباني مخصصة لكليتي الطب والعلوم في جامعة قطر.



الدين العام

وأشار سعادة وزير المالية إلى انخفاض الدين العام من 58.4 % في عام 2021 إلى 42.5 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، وتوقع استمرار انخفاضه إلى 39.4 % في عام 2023 و 37.4 % في عام 2024، وذلك بفضل قيام الدولة بسداد مبالغ مستحقة من الدين الخارجي، إضافة إلى النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وقد أسهم انخفاض الدين العام الخارجي في تحسين التصنيف الائتماني للدولة.

التصنيف السيادي للدولة

واختتم سعادته بالإشارة إلى النظرة المستقبلية الإيجابية لوكالات التصنيف الائتماني لدولة قطر، لافتاً إلى رفع وكالة "فيتش" النظرة المستقبلية للدولة من مستقرة إلى إيجابية خلال العام الجاري، وتثبيت وكالة "موديز" على نظرتها المستقبلية الإيجابية، كما أبقّت وكالة "ستاندرد آند بورز" التصنيف الائتماني للدولة على ما هو عليه (AA) بنظرة مستقبلية مستقرة.

وأكد سعادته أن هذا التصنيف الائتماني الإيجابي للدولة يؤكد متانة الاقتصاد المحلي ومرونته، إضافة إلى الاستقرار المالي الذي تشهده الدولة، وهو ما يزيد من جاذبية البلاد للاستثمارات الأجنبية.

-انتهى-